

رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك في حوار مع "البرلمان":

نأمل التّمام المجلس التشريعي في الضفة والقطاع أوائل فبراير.. ودخولي مقر المجلس سيكون حدثاً كبيراً

المجلس التشريعي ونوابه دوماً في قلب الاستهداف الإسرائيلي



د. عزيز دويك

..... التفاصيل ص ٥

وقائمة إلا أن الوضع الحالي ليس هو ذاته الوضع الذي كان سابقاً، مشدداً على وجود موقف عربي إسلامي يقف في وجه أي محاولة للاعتداء على غزة. وأشار دويك إلى أن لقاءات عمان بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية في رام الله ذات محصلة صفرية وتشكل جزءاً من حالة الضغط التي يمارسها الاحتلال على السلطة. وأكد أن الربيع العربي لم يبلغ مداه بعد وهو مرشح ليشمل مختلف الأنظمة المستبدة عربياً، لافتاً إلى أن المجلس التشريعي ونوابه يبقى دوماً في قلب الاستهداف الإسرائيلي.

لقاءات عمان ذات محصلة صفرية وجزء من حالة الضغط التي يمارسها الاحتلال على سلطة رام الله

أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن أوائل شهر فبراير المقبل يشكل موعداً لالتّمام المجلس التشريعي في الضفة والقطاع، موضحاً أن دخوله مقر المجلس التشريعي الممنوع عليه حتى الآن سيكون بلا شك حدثاً كبيراً. وأضاف دويك في حوار مع «البرلمان» أن معارضة الاحتلال تشكل العقبة الأساس في وجه مسيرة المصالحة الفلسطينية، مؤكداً أن أبو مازن بحاجة إلى شجاعة خاصة وكبيرة لتجاوزها. ولفت إلى أن تهديدات الاحتلال ضد غزة واردة

د. بحر: رفع الحصانة البرلمانية عن أي من النواب من صلاحيات المجلس التشريعي فقط

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن "المجلس التشريعي الوحيد برفع الحصانة عن أعضاء المجلس التشريعي وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس التشريعي". وشدد بحر في كلمته التي ألقاها في افتتاح جلسة المجلس التشريعي أمس الأربعاء (١١/١) على أن "الحصانة البرلمانية لا تقرر لمصلحة عضو المجلس التشريعي بل لمصلحة سلطة الشعب الفلسطيني ولحفظ كيان التمثيل النيابي وصيانتها ضد أي اعتداء". وأوضح بحر أن "الحصانة البرلمانية هي امتياز دستوري مُقرر لأعضاء المجلس التشريعي بصفاتهم لا بأشخاصهم يتيح لهم أثناء قيامهم بواجباتهم البرلمانية حرية الرأي والتعبير فالحصانة على هذا النحو تعد بحق مبدأ من أقدس المبادئ الدستورية". وأوضح بحر بأن "المادة (٩٦) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي نظمت الإجراءات المتبعة لرفع الحصانة البرلمانية عن العضو وحددت الجهة التي يجوز لها التقدم برفع الحصانة وهي المجلس التشريعي أو النائب العام بأن يقدم طلباً إلى رئيس المجلس بذلك مرفقاً به مذكرة تشتمل على نوع الجرم المنسوب للعضو ومكان ارتكابه والوقت الذي ارتكب فيه والأدلة التي تستلزم اتخاذ الإجراءات القانونية ضده". وتابع: "بعد ذلك يحيل رئيس المجلس التشريعي هذا الطلب إلى اللجنة القانونية بالمجلس والتي بدورها تقوم ببحث الطلب لتقدم تقريرها بذلك إلى المجلس، فيقوم المجلس باتخاذ قراره إما برفع الحصانة أو عدم رفعها".

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن "المجلس التشريعي الوحيد برفع الحصانة عن أعضاء المجلس التشريعي وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس التشريعي". وشدد بحر في كلمته التي ألقاها في افتتاح جلسة المجلس التشريعي أمس الأربعاء (١١/١) على أن "الحصانة البرلمانية لا تقرر لمصلحة عضو المجلس التشريعي بل لمصلحة سلطة الشعب الفلسطيني ولحفظ كيان التمثيل النيابي وصيانتها ضد أي اعتداء". وأوضح بحر أن "الحصانة البرلمانية هي امتياز دستوري مُقرر لأعضاء المجلس التشريعي بصفاتهم لا بأشخاصهم يتيح لهم أثناء قيامهم بواجباتهم البرلمانية حرية الرأي والتعبير فالحصانة على هذا النحو تعد بحق مبدأ من أقدس المبادئ الدستورية". وأوضح بحر بأن "المادة (٩٦) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي نظمت الإجراءات المتبعة لرفع الحصانة البرلمانية عن العضو وحددت الجهة التي يجوز لها التقدم برفع الحصانة وهي المجلس التشريعي أو النائب العام بأن يقدم طلباً إلى رئيس المجلس بذلك مرفقاً به مذكرة تشتمل على نوع الجرم المنسوب للعضو ومكان ارتكابه والوقت الذي ارتكب فيه والأدلة التي تستلزم اتخاذ الإجراءات القانونية ضده". وتابع: "بعد ذلك يحيل رئيس المجلس التشريعي هذا الطلب إلى اللجنة القانونية بالمجلس والتي بدورها تقوم ببحث الطلب لتقدم تقريرها بذلك إلى المجلس، فيقوم المجلس باتخاذ قراره إما برفع الحصانة أو عدم رفعها".

الفعاليات البرلمانية..
زيارات سياسية وعمل
اجتماعي ورقابة على
الحكومة وإسهامات
فكرية وثقافية (تقريراً) 6

النائب النجار: قانون نقل
وزراعة الأعضاء يستهدف
خفض معاناة المرضى
وتخفيف الأعباء المالية عن
المواطنين (حواراً) 4

أقر تقرير لجنة الرقابة حول القضاء

المجلس التشريعي يقر عدة مشاريع قوانين بالمناقشة العامة



البشري لتسهيل إجراءات التقاضي أمام الجمهور. كما تم إقرار ثلاثة مشاريع قوانين بالمناقشة العامة، وهي: مشروع قانون التصرف بأراضي الدولة وعقاراتها، ومشروع قانون معدل لقانون الجمارك، ومشروع قانون معدل لقانون التبغ. وتأتي مشاريع القوانين المذكورة بهدف الحفاظ على أراضي الدولة من خلال ضبط إدارة تخصيصات الأراضي، والعمل من أجل دعم المنتج الوطني وفرض ضريبة جمركية على البضائع المستوردة من الاحتلال.

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته التي انعقدت أمس الأربعاء تقرير لجنة الرقابة وحقوق الإنسان بالمجلس حول القضاء الفلسطيني بحضور وزير العدل فرج الغول. وأكد التقرير على الدور الكبير الذي اضطلع به القضاء بعد استئناف القضاة السابقين في العام ٢٠٠٧م، وما قاموا به من دور كبير في الفصل في كثير من النزاعات التي كانت متراكمة أمام المحاكم سابقاً، مطالباً الحكومة الفلسطينية بإعطاء اهتمام أكبر بالقضاء ورفعته بالكادر

رئاسة التشريعي تستقبل محافظ سلطة النقد وتناقش معه سبل مواجهة معوقات الاحتلال في وجه المصارف الفلسطينية



داخل القطاع، مؤكداً على جاهزية المجلس التشريعي على الصعيد القانوني وسن القوانين والتشريعات التي تخدم عمل القطاعات النقدية والمصرفية. بدوره شكر الوزير التشريعي على جهوده الرامية لخدمة الوطن والمواطن، ونوه لإجراءات واستعدادات تبذلها طواقم العمل بسلطة النقد بغزة لتسهيل إدخال الأموال للمصارف حتى تقوم بعملها على أكمل وجه.

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بغزة د. جهاد الوزير محافظ سلطة النقد الفلسطينية بحضور النائب جمال نصار رئيس لجنة الموازنة وعدد من نواب المجلس التشريعي. ورحب بحر بضيافته، متمنياً له مزيداً من التقدم في خدمة فلسطين، وقدم له شرحاً وافياً عن دور المجلس التشريعي في تسهيل عمل القطاعات الحيوية ورجال الأعمال وقطاع المصارف على وجه التحديد. وناقش بحر مع الوزير سبل دعم وتفعيل سلطة النقد بغزة على الرغم من كل المعوقات التي يضعها الاحتلال لعرقلة عمل المصارف وشل حركتها

د. دويك: استشهاد الأسير المحرر عيسى حلقة من ظلم الاحتلال



أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن استشهاد الأسير المحرر زكريا عيسى يشكل حلقة جديدة من ظلم الاحتلال الذي حرم زكريا من حقه في الحرية، وحرمه حقه في العلاج داخل السجون، وحقه في السفر من أجل تلقي العلاج في المشافي المتخصصة. ولفت دويك إلى أن ما جرى للشهيد زكريا يشكل امتداداً لسلسلة من إجراءات

ظلم الاحتلال لأبناء شعبنا، مشدداً على أن الاحتلال لا يريد لنا خيراً على الإطلاق. وعبر دويك عن قناعاته بأن حفظ عهد الشهيد والشهداء بأن يبقى متمسكين بمن استشهدوا لأجل هذا القضية المقدسة، وأن نبقى موحدين في وجه المحتل الغاصب. وتابع: "رسالة الشهيد في أوائل هذا العام تقول: توحدوا يا أبناء شعب فلسطين وليكن عام الوحدة، وحدة حقيقية لأبناء شعبنا العظيم".

أشادت بالاستقرار الأمني الداخلي في القطاع

رئاسة التشريعي تستقبل قيادة جهاز الأمن والحماية في الحكومة الفلسطينية



استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بمقر المجلس بغزة قيادة جهاز الأمن والحماية، وعلى رأسهم المقدم عبد الباسط المصري. ورحب بحر بالوفد الزائر، متمنياً له مزيداً من التقدم في خدمة فلسطين وحفظ أمن المواطنين والشخصيات الاعتبارية. واعتبر بحر أن قطاع غزة يشهد حالة غير مسبوقة من الاستقرار الأمني الداخلي والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، مشيداً بعمل وعقيدة الأجهزة الأمنية ومقدرتها على توفيرها الحماية وبسط الأمن في كافة محافظات غزة. واستعرض بحر جهود المجلس التشريعي ومشاريع القرارات والقوانين التي سننها للمحافظة على الأرواح والممتلكات. من جهته قدم المصري شرحاً عن طبيعة عمل جهازه، مستحضراً الإنجازات التي يتم تحقيقها على الأرض رغم قلة الإمكانيات والمعوقات المختلفة، واعداداً ببذل أقصى الجهود من أجل خدمة المواطنين والسير على راحتهم.

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بمقر المجلس بغزة قيادة جهاز الأمن والحماية، وعلى رأسهم المقدم عبد الباسط المصري. ورحب بحر بالوفد الزائر، متمنياً له مزيداً من التقدم في خدمة فلسطين وحفظ أمن المواطنين والشخصيات الاعتبارية. واعتبر بحر أن قطاع غزة يشهد حالة غير مسبوقة من الاستقرار الأمني الداخلي والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، مشيداً بعمل وعقيدة الأجهزة الأمنية

خلال محاضرة أمام طلاب معهد إعداد القادة

د. بحر: المجلس التشريعي يلعب دوراً رقابياً هاماً على السلطة التنفيذية



العربي الذي جاء بحكومات إسلامية في بعض بلدان الثورات وأثار هذا الأمر على القضية الفلسطينية. وفي نهاية المحاضرة أجاب بحر على تساؤلات الطلاب السياسية والفكرية.

التي سنّها المجلس خدمة للشعب والقضية. وعالجت المحاضرة آفاق المستقبل السياسي لفلسطين، والجغرافيا السياسية في المنطقة العربية، والخارطة السياسية العربية الجديدة في ظل الثورات العربية والربيع

ألقى د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي محاضرة سياسية بعنوان آفاق المستقبل السياسي في فلسطين والوطن العربي أمام العشرات من طلاب معهد إعداد القادة بمؤسسة إبداع، مؤكداً أن المجلس التشريعي يلعب دوراً رقابياً هاماً على السلطة التنفيذية.

وأكد بحر في محاضرته على الجوانب الفكرية والمهارات الإبداعية التي يجب أن يتمتع بها المفكرون والقادة وكيفية تطوير تلك المهارات لدى جيل الشباب. وقدم بحر في بداية محاضرته شرحاً وافياً عن طبيعة عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، معرجاً على ثراء تجربة العمل البرلماني في السنوات الأخيرة، مستعرضاً واقع العمل البرلماني ومعوقاته من جانب الاحتلال، منوهاً لحجم القرارات والقوانين

استغرب صمت المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية الدولية

د. بحر: إزالة الاحتلال لمعبر المنطار محاولة لتكريس خنق غزة وتشديد الحصار

التجاري الذي يضيف أشكالا متعددة من المعاناة إلى حياة الفلسطينيين، مؤكداً أن الأمر قد تجاوز مرحلة الصمت وغض الطرف إلى مرحلة التواطؤ والشراسة الكاملة في الجريمة الصهيونية بحق قطاع غزة وأهله الصامدين. وتساءل بحر عن دور السلطة الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية والمجتمعية والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بخصوص مواجهة الخطوة الصهيونية بإزالة المعبر، مؤكداً أنه لم يلمس دوراً حقيقياً لهذه المنظمات والمؤسسات للتصدي لهذه الجريمة التي تمس مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وخصوصاً في ظل أجواء المصالحة الراهنة التي يجب أن تدفع هذه المنظمات والمؤسسات للاضطلاع بدورها الإيجابي المطلوب في الدفاع عن الشعب الفلسطيني في وجه التغول الصهيوني. ودعا بحر القطاعات المؤسسية والشعبية الفلسطينية إلى تسيير فعاليات شعبية إلى منطقة المعبر للفت أنظار العالم إلى أبعاد الكارثة الإنسانية التي تحيق بأهالي القطاع والضغط على الاحتلال من أجل التراجع عن خطوته الإجرامية.

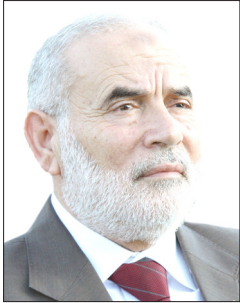
حذر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي من قرار سلطات الاحتلال بإزالة معبر المنطار التجاري بشكل تام، مؤكداً أن الاحتلال يقترب جريمة جديدة تستهدف تكريس عزل وخنق قطاع غزة وتشديد الحصار المفروض عليه منذ أكثر من خمس سنوات. وأكد بحر في بيان صحفي الأربعاء (١٤-١) أن قرار سلطات الاحتلال بإزالة معبر المنطار يشكل مخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي واتفاقيات جنيف التي تنص على حق الشعوب في الحصول على البضائع والتزود بالمواد الغذائية دون قيود أو عراقيل، والتي لا تبيح للمحتل عزل الشعب الذي يقع تحت الاحتلال بأي حال من الأحوال. ولفت بحر إلى التبعات الإنسانية الخطيرة لهذا القرار الصهيوني وآثاره بالغة السوء على الوضع الإنساني والاقتصادي الفلسطيني الذي يعاني أصلاً من حالة شبه انهيار بسبب الحصار الصهيوني المفروض، مشدداً على أن حجج الاحتلال التي ساقها لإزالة المعبر ساقطة ومتهافئة ولا نصيب لها تماماً من الواقع. واستغرب بحر صمت المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية الدولية على خطوة الاحتلال بإزالة المعبر

د. بحر يدين تمديد اختطاف الاحتلال للنائب نزار رمضان

استنكر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي قيام سلطات الاحتلال بتمديد اختطاف النائب نزار رمضان لثلاثة أشهر إدارية جديدة، مؤكداً أن ما تقوم به محاكم الاحتلال ضد النواب غير شرعي ويهدف إلى إقصائهم عن الساحة وعزلهم عن دوائر التأثير الشعبي في الضفة الغربية.

وأكد بحر في بيان صحفي الأربعاء (١٤-١) أن الإجراءات التي يقوم بها الاحتلال على الأرض ضد النواب وكافة شرائح شعبنا الفلسطيني تأتي في إطار حملة مبرمجة تهدف إلى النيل من عزيمتهم والاستمرار في تعطيل عمل المجلس التشريعي، مشدداً على أن تلك الحملة ستبوء بالفشل الذريع وستخفق تماماً في تحقيق أهدافها. وطالب بحر المجتمع الدولي والمنظمات العربية والإسلامية بالتدخل وممارسة أشكال الضغط المطلوب على الكيان الصهيوني للإفراج عن كافة النواب المختطفين الذين يتمتعون بحصانة تمنع اعتقالهم أو التعرض لهم بأي حال من الأحوال.

كلمة البرلمان



مفاوضات عمان .. ارتكاسة جديدة وتسويق للوهم

د. أحمد محمد بحر

لا نجد عذرا أو مسوغا وطنيا، أيا كان، للسلطة الفلسطينية وحركة فتح بشأن عودتها للمفاوضات مع الاحتلال دون تحقيق أي من الشروط التي رفعتها سابقا، ومن أهمها وقف الاستيطان.

هكذا بين عشية وضحاها تناسست السلطة وفتح المواقف والشروط التي اشترطتها على نفسها لاستئناف المفاوضات، وسمحت لمفاوضيها الجلوس على طاولة مشتركة مع المفاوضين الصهاينة، دون أي اعتبار لحقوقنا الوطنية التي تعرضت للمسح بفعل المقترحات المشوهة التي قدمتها حول بعض القضايا والملفات الهامة، ودون أي اعتبار لمشاعر وآلام وتضحيات أبناء شعبنا الذين لا زالوا يعانون ألوان القمع والعسف الصهيوني، ودون أي اعتبار لمسلسل التهويد والاستيطان الذي يلتهم كل يوم، وبشراهة منقطعة النظير، أرضنا الفلسطينية المباركة.

لماذا أقدمت السلطة وفتح على استئناف المفاوضات مع الصهاينة في عمان هذه الأيام؟ ولماذا تبادر السلطة وفتح للتجاوب مع الطروحات الصهيونية فيما تتعثر خطاها على مستوى المصالحة الفلسطينية الداخلية؟ ولماذا لا تستفيد السلطة وفتح من أجواء ومناخات الربيع العربي الثائر الذي خلق ظروفًا ومعادلات جديدة حشرت الاحتلال وسياسته العنصرية ومواقفه العدوانية في الزاوية؟! وهل أصبح قدرا على الشعب الفلسطيني أن تفجعه السلطة وفتح في كل مرحلة بارتكاسة جديدة من المواقف والتراجعات الضارة بقضيتنا الوطنية.

ولعل من المضحكات المبكيات أن يخرج البعض لتبرير مفاوضات عمان واضعا إياها في الإطار البروتوكولي أو الاستكشافي، وفي هذا استخفاف، أيما استخفاف، بعقول أبناء شعبنا، ومحاولة مكشوفة لاستمراء الخداع والتضليل وتسويق الوهم على أبناء شعبنا من جديد. إن مفاوضات عمان تشكل خطرا حقيقيا على شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية. فالمسألة ليست مسألة لقاءات بروتوكولية كما يتصور البعض، وإنما هي لقاءات وجولات مفاوضات حقيقية يتم استثمارها صهيونيا كغطاء لممارسة العدوان وتنفيذ مخططات الاستباحة والتهويد ضد القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

مشروع المصالحة ومشروع المفاوضات مع الاحتلال لا يلتقيان، لأنهما مشروعان متناقضان أصلا، فكيف يلتقي الخير مع الشر، وكيف ينسجم مشروعنا الوطني القائم على طرد الاحتلال وتعزيز صمود شعبنا مع المشروع الصهيوني الذي يرتكز على طرد وتهجير شعبنا وتهويد أرضنا واستباحة مقدساتنا وسحق روح الانتماء في نفوسنا وممارسة القتل والاستهداف بحق شعبنا صباح مساء؟!

إن أكثر ما نخشاه أن يكون تجاوب الإخوة في فتح مع مسيرة المصالحة الداخلية إعلاميا لا يتجاوز الإطار الدعائي المجرد بحيث يشكل ورقة ضغط ومسامحة على الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية في سبيل تحسين شروط المفاوضات مع الاحتلال.

ومع ذلك، نؤكد أننا سنواصل الطريق نحو إنجاز المصالحة الوطنية، وسنحرص على أن نكون عند حسن ظن شعبنا بنا، ونأمل أن نتجاوز كل العراقيل والمعوقات التي تنتصب في مواجهة مسيرة المصالحة خدمة لمصالح شعبنا ووطننا وقضيتنا.

لا نريد أن ننشغل بالمناكفات الداخلية فيما القدس تهود كل لحظة ويقتحمها الجنود الصهاينة، وفي الوقت الذي عرض فيه الصهاينة صورة للمسجد الأقصى المبارك دون قبة الصخرة المشرفة في مؤشر خطير للغاية على طبيعة المخطط الصهيوني الذي يترصد بمقدساتنا. نعيش اليوم واقعا مريرا بفعل الانقسام، لذا نريد أن نتعاون جميعا كقوى وفصائل وأبناء للشعب الفلسطيني على تجاوز آثار وعواقب مرحلة الانقسام، والانتقال إلى مرحلة العمل والبناء الوطني المشترك المبني على قاعدة الاحترام المتبادل وأرضية الشراكة الوطنية بهدف الوقوف صفا واحدا أمام الاحتلال ومخططاته العنصرية وممارساته التعسفية.

ومن هنا فلا مناص أمام السيد محمود عباس وقيادة حركة فتح من القيام بمراجعة سياسية حقيقية تنحاز إلى حقوق وثوابت شعبنا وقضيتنا، وتبتعد عن مجاملة الاحتلال أو الإدارة الأمريكية أو الرضوخ لضغوطهما وتدخلاتهما في شئوننا وقضايانا الوطنية.

أولوياتنا اليوم هي إنجاز المصالحة الوطنية دون أن نغزل أنفسنا عن المتغيرات الإيجابية التي تتفاعل في الجوار الإقليمي في إطار الربيع العربي الذي وضع القضية الفلسطينية ودعمها في قلب أجندته وعلى رأس أولوياته، وعلينا أن نقدم نموذجا فلسطينيا طيبا مبشرا للشعوب العربية والإسلامية يليق بالتضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني في إطار مسيرته الكفاحية التحررية ضد الاحتلال.

ما وراء التلويح الصهيوني بضرب غزة .. تهديدات حقيقية أم حرب نفسية؟

العدوان بات وشيكا . "البرلمان" استكشفت مغزى وأهداف الحملة الصهيونية التصعيدية على أرضية رؤية بعض نواب المجلس التشريعي عبر سطور التقرير التالي .

كثفت سلطات الاحتلال مؤخرا من لهجتها التصعيدية التي تتوعد قطاع غزة بالحرب والعدوان وعظائم الأمور، وبدا من تصريحات المسؤولين العسكريين الذين ارتفعت عقيرة تهديداتهم ضد غزة أن

أزمات الاحتلال داخليا وخارجيا

فقد أكد النائب جمال سكيك أن التصعيد السياسي والإعلامي ضد شعب غزة يأتي تلويحا صهيونيا بالقوة والعقاب في محاولة بائسة ويأثمة للنيل من إرادة شعبنا الصلبة، مشيرا إلى أن رياح الربيع العربي التي آتت على بعض الدول العربية خاصة المجاورة منها وخسران الكيان لحلفاء له وتحولهم إلى مناصرين أقوياء للشعب الفلسطيني ينادون بنصرة غزة وضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة، كل هذا أغاظ الكيان الغاصب وحشره في أزمة.

وأوضح أن بدء سير عجلة المصالحة الفلسطينية إلى الأمام في تقارب فلسطيني داخلي دافئ يعيد العلاقة بين أبناء الشعب الواحد إلى أصولها لا يروق للاحتلال الذي يحاول بكافة السبل والوسائل الممكنة تفكيك هذا الجهد الفلسطيني العظيم ووقف عجلة المصالحة لصالح الكيان الغاصب، مشددا على أنه ورغم كل هذا فإن الفلسطينيين مازالوا متمسكين بثوابتهم وعيونهم تروى نحو القدس والمقدسات.

وأكد سكيك أن شعبنا من حقه مقاومة الاحتلال والاستعداد لأي حماقة صهيونية قد تقع من جانبه، داعيا كافة دول العالم الحر إلى عدم الوقوف موقف المتفرج في الصراع العربي الفلسطيني وأن يقفوا بجانب الحق الفلسطيني والدفاع عن أطفالنا وضعفائنا ووقف تهويد أرضنا ومقدساتنا ومساعدتنا على استعادة الحقوق المقتضية.

غزة.. الخاصرة الأضعف

من جهته أكد النائب يونس الأسطل أن الصهاينة ما كانوا في يوم من الأيام مرعوبين كهذه الأيام، ومن مظاهر ذلك فقدان نظام مبارك، وإشراق الربيع العربي الذي جاء بربيع إسلامي؛ والعلاقة المتأزمة مع تركيا وهزيمة الاحتلال الأمريكي في العراق وأفغانستان وتراجع الدور الأمريكي، وازدياد قوة المقاومة الفلسطينية، موضحا أن الصهاينة بحاجة إلى حرب في هذه المرحلة.

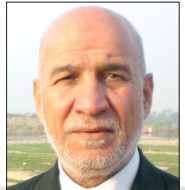
وتساءل: «هل يتوجهون حربا إلى إيران أم لبنان أم إلى الخاصرة الأضعف في نظرهم وهي غزة؟، ومن هنا كان التصعيد والتهديد؛ فإن الحرب تحتاج إلى تهئية إعلامية، وإلى تسخين ميداني».

وتابع: «في اعتقادي أن الصهاينة لو فعلوها ستكون وبالا عليهم بأكثر من عدوان الرصاص المصبوب، بل لا أكون مبالغا إذا قلت: إن الخزي والسوء الذي ينتظرهم لن يرفعوا رؤوسهم بعده أبدا، وسيهبطون إلى دركة استجداء التهدة والهدنة، وسيصير ثمنها باهظا عليهم، ولن تقوم لهم بعدها قائمة إلى أن يتم تطهير الأرض المقدسة من دنسهم في بضع سنين».

ولفت الأسطل أنه لا يُفضل الاحتمال الآخر، وهو أن يكون الصراخ الإعلامي كالتبيل الأجوف الذي جاء أثرا لشدة الرعب الذي قدغه الله في قلوبهم، ووعدا أن ينصرنا به عليهم؛ مؤكدا أن ضجيج الجيوش دليل خوفها وارتباكها، بينما الجبهة الواثقة تكون آمنة مطمئنة وادعة، حتى لا تستثير عدوها، فيعرف بعض نواياها وأسرارها، فيما يهدف التصعيد العسكري إلى رسالة مفادها إرجاع الجبهة إلى التهدة، والتوقف عن إطلاق الصواريخ المتفرقة، وأحيانا العشوائية، بل العبثية من أطراف لا تضمير مقاومة الاحتلال بمقدار ما تنوي إرباك ساحتنا الداخلية.

حرب نفسية

في ذات السياق أكد النائب صلاح البردويل أن الكيان الصهيوني منذ انتهاء الحرب على غزة التي شعر فيها بتآكل قدرته على الردع يحاول بين الفينة والأخرى ترميم ما أصاب دعايته بالردع ووضع الفلسطينيين في حالة نفسية تسمح له بأن



النائب سكيك: عزلة وأزمات الاحتلال الداخلية والخارجية والرغبة في إفشال المصالحة وراء لهجة التصعيد والعدوان



النائب الأسطل: الربيع العربي وفقدان الحلفاء سبب حاجة الاحتلال للحرب.. وأي عدوان سيجبي صهيوني منه ثمنا باهظا



النائب البردويل: الاحتلال يحاول استعادة الردع والتهرب من أزماته الداخلية.. والعدو غير قادر على ضرب غزة حاليا



النائب دحبور: الاحتلال يحاول تصدير أزماته الداخلية ويؤكد بأن غزة مازالت كيانا معاديا وأنه يملك قرار استقرارها



النائب حلايقة: استهداف غزة يقع ضمن منظومة الحرب الاستنزائية لإطالة الصراع وإنهاء المقاومة وإفشال المشروع الإسلامي



النائب د. خميس النجار مسئول اللجنة الصحية في المجلس التشريعي في حوار مع "البرلمان":

قانون نقل وزراعة الأعضاء يستهدف خفض معاناة المرضى وتخفيف الأعباء المالية عن المواطنين



النائب / د. خميس النجار

**زراعة القرنيات هي الدافع الأول
لسن القانون.. والقانون اشتمل
على ضمانات إجرائية منعاً
للتجاوزات**

**القانون يشكل مرحلة متقدمة
من العلاج المتطور في المراكز
الطبية الفلسطينية**

**القانون راعى خصوصية واحتياجات
الواقع الفلسطيني والانسجام مع
أحكام الشريعة الإسلامية ولم يرغب في
استنساخ قوانين الدول الأخرى**

المؤكد والمحملة لها والحصول على الموافقة لإجرائها وتثبيت ذلك كتابة وفقاً لأحكام القانون.

كذلك حرص المشرع على حظر طائفة من عمليات نقل الأعضاء مثل حظر نقل أي عضو أو زراعته من شأنه أن يؤدي لاختلاط الأنساب.

إلى أي مدى يمكن للقانون أن يتصدى لظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية؟

أحاط المشرع عملية نقل الأعضاء وزراعتها بجملة من الضمانات والإجراءات الرامية أساساً إلى قطع دابر عمليات الاتجار بالأعضاء البشرية حيث نصت المادة (٤) من القانون على التالي:

١- يحظر إجراء أي عمليات بيع أو شراء لأعضاء جسم الإنسان ويحظر على الطبيب المختص البدء في إجراء أي عملية حال علمه بذلك.

٢- للوزارة شراء الأعضاء من الخارج وفقاً للتشريعات سارية المفعول.

لأن هذا الأمر علاوة على مخالفته للقانون فإنه ينتهك مبادئ الشريعة الإسلامية وينطوي على مساس بحرمة الجسد، لذلك حرص المشروع على سن عقوبات لمن يقوم بالاتجار بأي من أعضاء جسم الإنسان.

وذلك بسبب وجود نسبة كبيرة من فاقدَي القرنية لاسيما بعد حرب الفرقان، والحقيقة أن وزارة الصحة بذلت جهداً ملموساً لتوفير القرنيات فأبرمت اتفاقية مع الأردن لتوفير القرنيات لغزة وطلبت وزارة الصحة من اللجنة الصحية في المجلس التشريعي الاستعجال في سن القانون ليتم زراعة قرنيات مرضى غزة الذي فقدوا النظر بسبب فقدان قرنياتهم، إلا أن اللجنة إرتأت سن قانون نقل وزراعة الأعضاء بشكل عام، لكننا خصصنا فصل مستقل في القانون لإنشاء بنك لنقل وزراعة قرنيات العيون يسمى «بنك العيون» يتولى نقل القرنيات أو العيون وفحصها وحفظها وتوزيعها وتنظيم عمليات زرع القرنيات ومراقبة وتنظيم استيرادها وفحصها والموافقة على زرعها.

هل تبني القانون ضمانات للحيلولة دون تجاوز ضوابط عمليات نقل الأعضاء وزراعتها؟

بالطبع اشتمل القانون على ضمانات إجرائية كأن يكون التبرع بالعضو البشري بموجب بطاقة التبرع يُثبت فيها الشخص المتبرع بالكتابة موافقته عن رضا تام وإرادة حرة بالتبرع بالعضو المحدد من أعضائه لغير بعد مماته، أيضاً حظر القانون إجراء عمليات نقل الأعضاء أو زراعتها إلا في المستشفيات والمراكز المرخص لها بذلك من الوزارة وفقاً للشروط والإجراءات التي تحددها.

كما أوكل القانون للجنة العليا لنقل الأعضاء البشرية وزراعتها إحاطة كلاً من المتبرع والمتبرع إليه بالغرض من عملية النقل والزرع وطبيعتها ومخاطرها والنتائج

المرضى والتخفيف من معاناتهم، فقد التقت "البرلمان" النائب خميس النجار مسئول اللجنة الصحية في المجلس التشريعي، وناقشت معه الكثير من القضايا والمحاور الهامة حول القانون عبر سطور الحوار التالي.

والتجارة بأعضاء البشر، وأي عضو يؤخذ منه بدون معرفته أو وصيته أو ولي الأمر يعد اعتداءً على حرمة الميت. كذلك اللجنة الصحية أرادت أن تراعي خصوصية الواقع الفلسطيني واحتياجاته ولم ترغب في استنساخ قوانين من الدول المجاورة، لذلك حرصنا على تحقيق توازن بين إمكانياتنا والحالات المحتاجة إلى زراعة وكذلك مراعاة انسجام أحكام القانون مع الشريعة الإسلامية.

ما هو دور وزارة الصحة في عملية نقل الأعضاء وزراعتها؟

وزارة الصحة تلعب دوراً مهماً في تنظيم عمليات النقل وترتيبها وتجهيز المراكز الصحية اللازمة لها وفي حالة استيراد قرنيات أو كبد هي التي تتولى هذه العملية، فدور وزارة الصحة أساسي في تنظيم وترتيب عملية الزراعة والإشراف الكامل على تنفيذ القانون بحذافيره.

إلى أي مدى استأنست اللجنة الصحية عند وضع القانون برآء المختصين في مجالات الجراحة؟

في هذا المجال تم عقد العديد من ورش العمل واللقاءات مع المختصين في كافة المجالات، خاصة الأمور الجراحية وتم أخذ آرائهم كاملة والكثير من الآراء تم تداولها وتم إدماجها في بنود القانون الذي تم سنه.

هل تتوفر في فلسطين عوامل نجاح إجراء عمليات نقل الأعضاء وزراعتها؟

حتى الآن يمكن عمل بعض الأعضاء وخاصة القرنية أو نخاع العظم أو الكلية، ولكن حتى الآن لم تبدأ بعد، لأن القانون لا بد أن يسير مفعوله حتى تبدأ العمليات.

كيف نظم القانون أحكام التبرع من الخارج؟

وزارة الصحة هي الجهة الوحيدة المخولة بموجب القانون لشراء الأعضاء البشرية من الخارج وفقاً للتشريعات السارية، وبالتالي لا يجوز الإعلان بأية وسيلة عن عرض بالتبرع لنقل الأعضاء إلا من خلال إعلانات الوحدة الطبية المركزية، إلا أن القانون أجاز الإعلان بأية وسيلة عن طلب تبرع لنقل الأعضاء من الخارج أو الداخل.

من المعروف أن عمليات نقل الأعضاء البشرية وزراعتها من المسائل الشائكة فقهياً، مثال استخدام الخلايا التناسلية وغيرها، فهل راعت لجنبتكم القواعد الشرعية المتعلقة بهذا المجال؟

تم مراعاة القواعد الشرعية في هذا الموضوع، والقانون شمل عدم إجراء أي عملية تستخدم فيها الخلايا التناسلية إلا بالضوابط الشرعية، وفي حالة إقامة الزواج الشرعي بين الزوجين وفي حال حياتهم، وفي المجمل قامت لجنة من رابطة علماء فلسطين برئاسة النائب د. مروان أبو راس بتدقيق أحكام القانون.

تعتبر زراعة القرنيات من الحاجات الملحة في واقعنا الفلسطيني لاسيما بعد حرب الفرقان واستقرت وزارة الصحة على تحويل هذه الحالات للخارج، فهل خصص القانون لهذه الحالات أحكاماً محددة؟

تعتبر زراعة القرنيات هي الدافع الأول لسن هذا القانون،

أقر المجلس التشريعي بالقراءة الثالثة مشروع قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية مؤخراً.

ونظراً للأهمية الفائقة التي يمثلها هذا القانون في المجتمع الفلسطيني، وإسهامه الكبير في خدمة

بداية، ما هي فلسفة مشروع قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية ومسوغات تقديمه؟

حرصت لجنة الصحة في المجلس التشريعي على مواكبة التقدم العلمي ووضعت ضمن الأولويات في مجال الصحة مسألة سن التشريعات الهادفة إلى التخفيف من معاناة المرضى لاسيما مرضى العيون والحاجة إلى القرنيات، لذلك عكفت اللجنة على دراسة الموضوع وعقدت عدة ورش عمل واستأنتت برآء المختصين وخلصت إلى تقديم مشروع قانون ينظم نقل وزراعة الأعضاء لتخفيف الأعباء المالية على المواطنين بسبب السفر والعلاج بالخارج ومن جهة أخرى لاحتواء العمليات العشوائية لنقل الأعضاء من خلال نصوص قانونية رادعة.

ما هي المصامين الأساسية للقانون ومكوناته؟

مشروع القانون يشمل (٢٥) مادة تطرقت بالأساس إلى تحديد مجموعة من المفاهيم الأساسية ذات العلاقة بالقانون مثل المتبرع والمتبرع إليه وبطاقة التبرع ومفهوم زراعة الأعضاء ونقلها، ثم ركز القانون على تشكيل اللجنة العليا لنقل الأعضاء البشرية وزراعتها، ثم تناول القانون ضبط أحكام نقل الأعضاء بين الأحياء ونقل الأعضاء من الأموات، ثم انتقل للحديث عن إنشاء بنك لنقل وزراعة قرنيات العيون يسمى «بنك العيون»، وختتم أحكامه بجملة من العقوبات.

هل يشمل القانون نقل الأعضاء وزراعتها كافة أعضاء جسم الإنسان؟

أهم أعضاء يمكن نقلها ونهدف لها هي زراعة الأعضاء والأنسجة التي لا يكون لها مضاعفات كبيرة طبية تؤثر على المريض، لكن المشروع يشمل كل شيء وبكل نواحيه لأخذ الاعتبار لأن يكون صالح للمستقبل، خاصة وأن الطب الحديث يسمح بزراعة كافة الأعضاء ما عدا الأجهزة العصبية مثل الدماغ أو العين، لأن نسخ الأنسجة العصبية تنهي المعلومات المتعلقة بها.

ما هو انعكاس وأثر المشروع على الواقع الفلسطيني وماذا سيضيف للمجتمع الفلسطيني؟

يشكل هذا القانون طوق نجاة وبلسماً يضمّد جراح مئات المرضى ويخفف من آلامهم وكل هؤلاء يتطلعون إلى دخول القانون حيز النفاذ، فنحن حتى الآن نرسل سنوياً مئات المرضى للخارج لزراعة أعضاء بشرية مثل القرنيات، كلية أو كبد أو قلب، وبالتالي فإن نفاذ المشروع في قطاع غزة سيوفر كافة هذه التكاليف التي يدفعها المريض أو من يتكفل بتغطية العلاج، وبالتالي سيكون القانون مرحلة متقدمة من العلاج المتطور في المراكز الطبية الفلسطينية.

ما هي أبرز الصعوبات التي واجهتكم خلال إعداد مشروع القانون؟

في الحقيقة في إعداد المشروع الإنسان لا بد أن يكرم في حياته ومماته فكانت العقوبات أهم شيء حتى لا نسمح بوجود أناس مستفيدون يستغلون هذا الموضوع لاستدراج الأطفال

لبحث سبل دعم مدينة القدس

لجنة القدس بالتشريعي



زار وفد من لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي ممثلاً برئيس اللجنة د. أحمد أبو حلبية والنائب م. جمال سكيك وزارة شؤون المرأة في مدينة غزة، وكان في استقبالهم وزيرة شؤون المرأة النائب جميلة الشنطي وعدد من كوادر الوزارة.

وناقش أبو حلبية مع الوزيرة الشنطي سبل دعم وتفعيل قضية القدس ودعم صمود أهلها في وجه الغطرسة الصهيونية، وإجراءات الاحتلال المستمرة والمتصاعدة الهادفة لتهويد المدينة وطردها سكانها الأصليين منها وخاصة القيادات الفاعلة فيها.

وشرح النائب أبو حلبية بشكل مفصل الانتهاكات الإسرائيلية والوضع الراهن في مدينة القدس المحتلة وضرورة دعمها إيماناً بواجبنا اتجاه هذه المدينة لرمزيتها الخاصة ومكانتها الإسلامية والتاريخية، وخاصة كونها أهم الثوابت في القضية الفلسطينية.

وتابع قائلاً: "نحن كلجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي معنيون بالتواصل مع جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة من أجل تفعيل قضية القدس بكافة مستوياتها وخاصة وزارة المرأة لما تمثله من شق كبير في المجتمع"، مؤكداً على ضرورة تفعيل قضية مدينة القدس بين نساء المجتمع لتبقى في ذاكرة كل بيت فلسطيني.

ولفت إلى ضرورة تفعيل وحدات القدس في كل الوزارات والخروج بنشاطات حتى يتم تمويلها من

خلال العلاقات الخارجية، مؤكداً أنه تم تفعيل لجنة خاصة من بعض الوزارات ومؤسسة القدس والمجلس التشريعي تهدف للتشاور والتباحث والتنسيق لبعض المشاريع والنشاطات التي تهدف إلى تعزيز مكانة القدس في ذاكرة المواطنين، وأيضاً بعض المشاريع التي تدعم صمود أهلنا المقدسيين في مدينة القدس المحتلة.

من جهتها شكرت الوزيرة الشنطي الوفد على هذه

رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك في حوار مع "البرلمان":

نأمل التّسام المجلس التشريعي في الضفة والقطاع أوائل فبراير.. ودخولي مقر المجلس سيكون حدثا كبيرا



د. عزيز دويك

لقاءات عمان ذات محصلة
صفريّة وجزء
من حالة الضغط التي
يمارسها الاحتلال على
سلطة رام الله

تهديدات الاحتلال ضد غزة
قائمة.. والموقف العربي
والإسلامي الراهن يقف
في وجه أي محاولة جديدة
للعُدوان

معارضة الاحتلال العقبة
الأساس في وجه مسيرة
المصالحة الفلسطينية.. وأبو
مازن بحاجة لشجاعة خاصة
لتجاوزها

يمارسها الاحتلال على السلطة..
وأكد أن الربيع العربي لم يبلغ مداه بعد وهو
مرشح ليشمل مختلف الأنظمة المستبدّة
عربيا، لافتا إلى أن المجلس التشريعي ونوابه
يبقى دوما في قلب الاستهداف الإسرائيلي..
وفيما يلي نص الحوار.

الذي كان سابقا، مشددا على وجود موقف عربي
إسلامي يقف في وجه أي محاولة للاعتداء على
غزة.
وأشار دويك إلى أن لقاءات عمان بين الاحتلال
والسلطة الفلسطينية في رام الله ذات محصلة
صفريّة وتشكل جزءا من حالة الضغط التي

وأضاف دويك في حوار مع "البرلمان" أن معارضة
الاحتلال تشكل العقبة الأساس في وجه مسيرة
المصالحة الفلسطينية، مؤكدا أن أبو مازن بحاجة
إلى شجاعة خاصة وكبيرة لتجاوزها.
ولفت إلى أن تهديدات الاحتلال ضد غزة واردة
وقائمة إلا أن الوضع الحالي ليس هو ذاته الوضع

عبر د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي
الفلسطيني عن أمله في أن يشكل أوائل شهر
فبراير المقبل موعدا لالتزام المجلس التشريعي
في الضفة والقطاع، موضحا أن دخوله مقر
المجلس التشريعي ممنوع عليه حتى الآن
سيكون بلا شك حدثا كبيرا.

هل اقترّب موعد تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني؟

حسب الاتفاق الذي تم في القاهرة فإن أوائل شهر شباط
فبراير القادم يفترض ان يكون موعد التّمام المجلس
التشريعي في كل من الضفة وغزة على طريق إعادة
تفعيل المجلس التشريعي.

ألا زلت ممنوعا من دخول المجلس التشريعي في مدينة رام الله؟

أعتقد ذلك، فعندما أدخل المجلس لن يكون خبرا

صغيرا، بل سيكون خبرا كبيرا يسمع به القاضي
والداني.

أعلنت في وقت سابق على صفحتك الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك» أن عام ٢٠١٢ سيكون عام المصالحة الفلسطينية.. هل أنت مقتنع بذلك في ظل بطء عجلة المصالحة وما تقييمك لما تحقق على أرض الواقع من عوائد لجهود المصالحة الأخيرة؟

المصالحة إلى الآن تسير في طريق جيد، ولا نستطيع أن نتجاوزها بشكل ميسور بفعل مخلفات الانقسام الثقيلة، وأعتقد أن هناك معوقات وأخطرها قلت عنها منذ اليوم الأول وهي معارضة الاحتلال القوية للمصالحة الفلسطينية، فالاحتلال قائم على سياسة فرق تسد.

هناك من يقول إن قادة الفصائل يبدعون في تشخيص الأمور ووضع الحلول أمام وسائل الإعلام فيما لا يتحقق منها شيء على أرض الواقع.. ما مدى صحة هذا الكلام؟

فيما يخص المعوقات لو ترك الفلسطينيون وشأنهم لأنجزوا المصالحة، لكن هناك فيتو أمريكي وإسرائيلي يؤثر على بعض الأطراف ويعيق عملية المصالحة، فالقضية ليست قضية علاج وتشخيص وإنما هناك ما يسمى بالعامل الخارجي الذي يحشر نفسه في الشأن الداخلي الفلسطيني ويعيق مشروع المصالحة، وهذا ما دفعني للقول أكثر من مرة بأن أبو مازن أبدى شجاعة في الذهاب للأمم المتحدة رغم المعارضة الأمريكية وهو الآن بحاجة لشجاعة أكبر لكي يتجاوز المعارضة الإسرائيلية.

«إسرائيل» لا تنفك تهدد قطاع غزة بين الحين والآخر.. ألم تستخلص «إسرائيل» العبر من حرب الفرقان نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ وخصوصا بعد صدور تقرير غولدستون والعزلة المتزايدة التي تواجهها، أم أن غياب الدعاوى المرفوعة على «إسرائيل» وقادتها أمام محاكم العدالة الدولية قد جرأتها على التفكير بضرب غزة مجددا؟

«إسرائيل» تدرك بأن الوضع بغزة لها وضع غير مريح ومعادي وتحاول أن تعبر باستمرار من خشيتها وخوفها منه، وبالتالي التهديد وارد وقائم ومستمر لكن الظروف غير الظروف التي أعلنت من خلالها وزيرة الخارجية الإسرائيلية ذلك الحين عن حربها على غزة من القاهرة، الآن القاهرة عادت القاهرة المعز، القاهرة

العروبة والإسلام ولم تعد القاهرة كما كانت في السابق، اليوم هناك موقف عربي إسلامي يقف في وجه أي محاولة للاعتداء على غزة.

هل يصلح التوافق على المقاومة الشعبية كأسلوب

المجلس التشريعي ونوابه دوما في قلب الاستهداف الإسرائيلي

للنضال، وحدود الدولة على أساس الـ ٦٧ كبرنامج سياسي مشترك بين الفصائل الفلسطينية أم أن الأمر بحاجة إلى إنضاج أكبر لجهة مزيد من البحث في الآليات والتفاصيل ومحاولة الابتعاد قدر الإمكان عن العموميات؟

الأمر في حاجة إلى وضع استراتيجية وطنية نراجع من خلالها الماضي ونقيم الحاضر ونستشرف المستقبل.

هل أنت متفائل من تشكيل حكومة التوافق الوطني نهاية الشهر الجاري؟

إن صدقت النوايا لا يوجد مستحيل، والعبرة دائما من صدق النوايا من كل الأطراف التي تدخل في عملية المصالحة ومدى وقوفنا موحدين أمام العوامل الخارجية التي تحاول أن تعبت بقضيتنا لصالح الاحتلال وليس لصالح شعبنا.
بعيدا عن لغة المجاملات.. هل تعتقد أن أبو مازن قادر على مواجهة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية ولو تدريجيا؟

وبعيدا عن لغة المجاملات أقول هذا ما ستكشفه الأيام، إن نجحنا في المصالحة يكون فعلا قد نجح في تجاوز عقبة الاعتراضات الخارجية والاحتلالية، وإلا يكون قد خضع للضغوط الصهيونية.

لوحظ مؤخرا حملة استهداف إسرائيلية شاملة للنواب الإسلاميين تمثلت في الاختطاف أو تجديد الاعتقال الإداري.. هل لهذه الحملة علاقة بالمصالحة الوطنية أم أن لها أغراضا أخرى؟

الاحتلال دائما لا يعبر عن نواياه بل إنه ينفذ مباشرة مخططاته، ومن الواضح للعيان أن المجلس التشريعي وقياداته ورموزه المنتخبة مستهدفة دائما باستمرار

من الاحتلال.

لوحظ أن العام الفائت قد أشرقت أشعته الربيعية على عدد من الدول العربية التي انتهت فيها الثورات.. هل يمكن أن يشهد العام المقبل امتدادا للثورات العربية إلى بلدان أخرى ومنها الخليجية مثلا؟

الربيع العربي لم يبلغ مداه بعد، وما زالت هناك أنظمة كثيرة تعيش حالة من مجافاة إرادة شعوبها والوقوف في وجه إرادة شعوبها، وهذه الأنظمة كلها مرشحة لكي يدخلها الربيع العربي ويقلب هذه الأنظمة لكي

الربيع العربي لم يبلغ مداه بعد.. وهو مرشح ليشمل مختلف الأنظمة المستبدّة عربيا

تنتصر إرادة شعوبها والصراع باستمرار كان بين إرادة الشعوب وإرادة طغمة حاكمة مستبدّة، ومادام هناك استبداد وتنكر لإرادة الشعوب فسيبقى الربيع العربي يمتد ويتجذر إلى أن يؤتي أكله.

هناك من يشكك في قدرة الإسلاميين على النجاح في إدارة شعوبهم عقب فوزهم في الانتخابات.. برأيك هل يملك الإسلاميون مقومات النجاح ومؤهلّات الإدارة السليمة لشعوبهم خلال المرحلة المقبلة؟

إذا كان الإسلاميون لا يملكون مؤهلات وهم الذين قادوا نضال الشعوب على مر العقود، فلا يوجد أحد يقدر أن يقوم بهذه المهام غيرهم.

برأيك ما الذي دفع السلطة في رام الله للذهاب للمفاوضات مجددا في عمان في ظل الأجواء الإيجابية التي تسود مناخ المصالحة الداخلية؟

أخشى أن يكون ذلك جزء من حالة الضغط التي يمارسها الاحتلال على القيادة في رام الله، وأنا أقول بصراحة ربما تتفادى قيادة السلطة أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الاحتلال مع علمها بأن هذه اللقاءات أرقام ضخمة لكنها مضرّة في صفر فالنتيجة في المحصلة

ب. تلتقي وزيرة شئون المرأة



الزيارة، مؤكدة على أهمية القدس وقضيتها موضحة أن همّ القدس همّ ديني ووطني ولا بد أن يكون لوزارة المالية دور فعال في تفعيل قضيتها في ذاكرة كل امرأة فلسطينية، مؤكدة أنها ستقوم في القريب العاجل بتفعيل لجنة القدس في الوزارة، مشددة على أن وزارة التعليم ستقوم قريبا بالتحضير لإطلاق أول مؤتمر حول القدس تحت عنوان "دور المرأة في دعم قضية القدس".

الفعاليات البرلمانية.. زيارات سياسية وعمل اجتماعي ورقابة على الحكومة وإسهامات فكرية وثقافية

والحكومي، والعمل السياسي والوطني، والجهد الاجتماعي والمؤسسي.
"البرلمان" رصدت آخر الفعاليات التي قام بها نواب التشريعي، وأعدت التقرير التالي.

واصل نواب المجلس التشريعي فعالياتهم البرلمانية وجهودهم الوطنية على امتداد الضفة الغربية وقطاع غزة والخارج.
وتنوعت الفعاليات النيابية ما بين الشأن البرلماني



شرسة استمرت ٢٣ يوماً، مشيراً إلى أن حرب غزة سجلت بأحرف من نور صمود الشعب الفلسطيني وفشل الاحتلال في تحقيق أهدافه.

نواب خان يونس يشاركون بمؤتمر القدس بالخرطوم

من جانبهم، شارك النائبان عن محافظة خان يونس الأسطل وصلاح البردويل في منتدى القدس الدولي الذي عقد في العاصمة السودانية الخرطوم مؤخراً. وقدم الأسطل مداخلة تضمنت عدة أفكار أبرزها مكانة القدس في الدين الإسلامية وقداسة أرضها مستحضرا لمحبة تاريخية بطولات المسلمين لتحريرها وتطهيرها.

النائب العبادسة يشارك في ندوة حوارية

إلى ذلك، شارك النائب يحيى العبادسة في ندوة حوارية نظمتها هيئة التوجيه السياسي والمعنوي بوزارة الداخلية والأمن الوطني.

وأكد العبادسة أن أرض فلسطين هي مركز الصراع في الشرق الأوسط وأن الشرارة الأولى لحالة التغير العربي انطلقت من فلسطين وقال: «الشرارة الأولى لبداية التحول الديمقراطي العربي كانت من فلسطين».

نواب الوسطى يستقبلون وفدا من شرطة البلديات

من جانب آخر استقبل نواب المحافظة الوسطى وفدا من شرطة البلديات بالمحافظة. وضم الوفد الرائد أسعد أبو سويرح إلى جانب مجموعة من الضباط. وكان في استقبالهم النائب عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم.

وأشاد النائب الجمل بجهود وعمل شرطة البلديات في خدمة المواطنين والتخفيف من معاناتهم. مطالبا أفراد الشرطة بالتحلي بالصبر في معاملتهم مع المواطنين والعمل على راحتهم.

النائب سلامة يشارك في افتتاح دورة التربية الأمنية بالمحافظة

في ذات السياق شارك النائب عن المحافظة الوسطى سالم سلامة في حفل افتتاح دورة التربية الأمنية في قاعة المحاضرات بكلية الزيتونة بمخيم المغازي.

وأكد النائب سلامة أن هذه الدورات تنمي العمل الشرطي لدى أفراد الأجهزة الأمنية وتزيد من قوتهم الإدارية والعملية، مضيفاً أن هذه الدورات تنشئ لنا جيلاً صالحاً مصلحاً ينفع مجتمعه ودينه وأبناء شعبه.

النائب نعيم تشارك في فعاليات لجهاز الدفاع المدني

في الأثناء شارك النائب عن المحافظة الوسطى النائب هدى نعيم في فعاليات حملة ١٠٢ للسلامة الأمنية التي أطلقها جهاز الدفاع المدني.

وأكدت النائب نعيم على دعمها للحملة التي أطلقها جهاز الدفاع المدني، موضحة بأن الحملة لها دور كبير في توعية المواطنين وطلبة في طرق السلامة والوقاية.

الزهاء الثانوية.

وأوضح النائب أبو راس أهمية المعلم الفلسطيني وجهوده في ارتقاء أبناء الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن المعلم يتعرض لتحديات كبيرة من أجل تحقيق هدفه في غرس مكارم الأخلاق عند أبنائنا الطلبة.

النائب نصار يشارك في لقاء سياسي حول المصالحة

من جهته شارك النائب عن محافظة غزة جمال نصار في اللقاء السياسي حول آخر التطورات السياسية والمصالحة والذي نظمته أسرة مسجد على في حي الزيتون. وتحدث النائب نصار عن التجربة السياسية لحركة حماس منذ فوزها في الانتخابات، مؤكداً أن المصالحة الداخلية هي خيار استراتيجي لدينا وجاهزون للمضي قدماً حتى إنجازها بشكل كامل.

النائب فرحات تستقبل وفدا من الشرطة

من جهتها استقبلت النائب عن محافظة غزة مريم فرحات وفدا من الشرطة الفلسطينية ضم جمال رضوان رجب مدير العلاقات العامة بمحافظه غزة يرافقه وفد من الشرطة النسائية بالمحافظة.

ورحبت النائب فرحات بالوفد الزائر وعبرت عن بالغ سعادتها بهذه الزيارة الطيبة والتواصل مع أبناءها وبناتها في الشرطة الفلسطينية.

نواب الشمال يقدمون مساعدات لمركز شرطة بيت لاهيا
من جهة أخرى قدم وفد من نواب شمال غزة النواب ممثلاً في النائب يوسف الشرافي والنائب محمد شهاب مستلزمات قرطاسية وأجهزة هواتف أرضية لمركز شرطة بيت لاهيا.

وأكد النائب الشرافي أن هذا المساعدة تأتي من باب التكامل ما بين التشريعي والحكومة الفلسطينية وخاصة الأمور الشرطية والأمنية التي تخدم المواطن، موضحاً أن تقديم هذا المستلزمات لمركز شرطة بيت لاهيا تعينهم على أداء مهامهم وأداء رسائلهم.

ويلتقون أمين عام مجلس الوزراء

كما التقى وفد من نواب شمال غزة ممثلاً في النائب إسماعيل الأشقر والنائب محمد شهاب أمين عام مجلس الوزراء محمد عسقول، لمناقشة العديد من قضايا وشكاوي المواطنين.

وناقش النائبان مع عسقول العديد من المشاكل العامة بمحافظة شمال قطاع غزة وعدداً من قضايا وشكاوي المواطنين التي يقدمها المواطنين عبر مكاتب النواب، داعين الأمانة العامة لمجلس الوزراء للمساهمة في حل قضايا المواطنين وخدمتهم.

النائب الشرافي يلقي محاضرة في ذكرى الفرقان

في ذات السياق ألقى النائب يوسف الشرافي محاضرة في دير البلح في الذكرى الثالثة لحرب الفرقان.

وأكد الشرافي بأن أبناء الشعب الفلسطيني ضربوا أروع ملاحم الصمود والثبات والتضحية خلال حرب صهيونية

المقدسيين عن مدينة القدس وسحب الهويات والوثائق الرسمية من النواب، والتي تثبت حق الوجود للنواب في المدينة المقدسة.

وتطرق الطرفان للأوضاع في القدس، والاعتداءات الصهيونية اليومية وعملية التهويد التي تتعرض لها المدينة، بمقدساتها ومعالمها الفلسطينية والعربية والإسلامية. وتناول النائبان والسفير الفنزويلي بالنقاش المصالحة الفلسطينية الداخلية، وإنهاء الانقسام على الساحة الفلسطينية، حيث أطلع النواب السيد لويس لوغو على حيثيات المصالحة، وما تم الاتفاق عليه في القاهرة، وعمل اللجان والأجواء التي يجب أن تتوفر قبل المصالحة، لكي تتوج تلك الجهود بالنجاح.

وبحث النائبان مع لوغو العلاقة الفلسطينية الفنزويلية، وسبل دعم القضية الفلسطينية من قبل فنزويلا في المحافل والمنظمات الدولية.

وكان النائبان عطون وفقهاء قد التقيا بالباحث من مجموعة الأزمات الدولية، ناثن ثرال، وهو محلل سياسي يعمل ضمن برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعة الأزمات، بحثوا خلالها المصالحة الفلسطينية وإبعاد واعتقال النواب.

نواب غزة يزورون عائلة فقيرة شرق غزة

من جهة أخرى، زار وفد من نواب محافظة غزة إحدى العائلات الفقيرة ضمن سلسلة من الزيارات للأسر الفقيرة والمحتاجة بالمحافظة في منطقة الدرج.

وضم الوفد كلا من النائب جمال نصار والنائب مروان أبو راس والنائب جمال سكيك.

وقدم الوفد مساعدة مالية للأسرة، متمنيين أن تكون هذه المساعدة عوناً لهذه الأسرة الكريمة.

ويشاركون في حفل افتتاح مؤسسة

كما شارك وفد من نواب غزة يضم النائبين جمال نصار وجمال سكيك في حفل افتتاح فرع مؤسسة فور شباب العالمية بمدينة غزة.

وأكد الوفد على دور الشباب في نهضة الأمة وبناء المجتمع وأنهم هم سند هذه الأمة في التحرير والعودة بإذن الله.

ويشاركون في مهرجان تكريم الأوفياء

كما شارك وفد من نواب غزة في مهرجان تكريم الأوفياء الذي نظمته مديرية التربية والتعليم شرق غزة في مدرسة الزهراء الثانوية بعنوان تكريم الأوفياء (يوم المعلم الفلسطيني - حلم الطفولة - حرب الفرقان - وفاء الأحرار). وضم وفد النواب كلا من النائب مروان أبو راس والنائب

د. دويك ونواب الخليل يستقبلون بسام أبو شريف

فقد استقبل د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي والنواب الإسلاميون في محافظة الخليل الدكتور بسام أبو شريف، مستشار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، في مكتب النواب بالمدينة.

ورحب الدكتور دويك والنواب الإسلاميون بالزيارة وشكروا أبو شريف على صراحته وحرصه على القضية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني وودته، مؤكداً أن الجميع مطالبون بإخراج الشعب الفلسطيني إلى بر الأمان.

النواب الإسلاميون يلتقون المفوض السامي لحقوق

الإنسان ويزورون الصليب الأحمر

إلى ذلك، واصل النائب المقدسي المبعد لرام الله، أحمد عطون، نشاطه البرلماني رغم إبعاده عن مدينة القدس؛ فقد زار النائب عطون والنائب عبد الجابر فقهاء مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في رام الله، حيث التقيا ماتيئاس بينكيه رئيس المكتب وشوقي سيف النصر مسؤول حقوق الإنسان وأعضاء من مكتبه.

وتناول اللقاء قضية إبعاد نواب القدس «النائب المختطف محمد أبو طير» والنائب المبعد لرام الله أحمد عطون» واعتصام النائب محمد طوطج والوزير خالد أبو عرفة في مقر الصليب الأحمر لأكثر من عام ونصف حتى الآن. وتم الحديث كذلك عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية ووجوب متابعة المنظمات الإنسانية والدولية للانتهاكات بحق المواطنين والتدخل لدى كافة الأطراف للدفاع عن حقوقهم وكرامتهم.

وتطرق اللقاء إلى الانتهاكات الصهيونية تجاه المواطنين في مدينة القدس المحتلة. وأكد النائبان أن ذلك يستدعي تدخلاً عاجلاً وفورياً من المجتمع الدولي وتحمل مسؤولياته تجاه هذه الممارسات والانتهاكات التي تأتي في تحدٍ صارخ للمواثيق والأعراف الدولية وحقوق الإنسان.

وفي ذات السياق، قام النواب «أحمد عطون وعبد الجابر فقهاء ود. مريم صالح» بزيارة مقر الصليب الأحمر في مدينة رام الله؛ حيث التقوا سابين مانيئا مسؤول ومنسق مكتب الصليب الأحمر في رام الله، وتداولوا العديد من المواضيع والقضايا أهمها: قضية نواب القدس وممارسات الاحتلال بحق الأسرى وقضايا الممنوعين من الزيارة للسجون بسبب الذرائع الأمنية.

النائبان فقهاء وعطون يلتقيان السفير الفنزويلي

كما التقى النائب المبعد لرام الله أحمد عطون، والنائب عبد



الجابر فقهاء، سفير فنزويلا لدى السلطة لويس دانييل لوغو في مقر السفارة بمدينة رام الله.

وناقش النائبان مع السفير الفنزويلي عدة قضايا مهمة على الصعيد الفلسطيني الداخلي، وعلى صعيد العلاقة بين دولة فلسطين وفنزويلا، كان من بين أهمها قضية إبعاد النواب

من وحي آية

توقيع المصالحة يمهّد السبيل
لجولة رباعية صالحة

النائب / د. يونس الأسطل

(إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا) **الفتح: ١**

إن توقيت جولة رئيس الوزراء الأخيرة بعد توقيع المصالحة، وتحريك المياه الراكدة فيها، كان قدراً إلهياً عظيماً؛ فإن الله جل جلاله قد خلق كل شيء عنده بقدر، وكل شيء عنده بمقدار؛ فقد أعادتنا هذه الجولة الموفقة بالذاكرة إلى العام السادس للهجرة؛ حيث أبرم النبي صلى الله عليه وسلم مع قريش صلح الحديبية؛ لحقن الدماء، وتعظيم الحرمات، وحقق مناخاً أمنياً سمح بتبليغ رسالة الإسلام خارج الجزيرة، وكان ذلك من أعظم وجوه الفتح المبين، والنصر العزيز بذلك الصلح؛ وكانت أبرز الخطوات في ذلك أربعة بلدان وجه إليها كتب الدعوة أولاً، ثم اتبعها بأربع أخرى، وكانت هناك كتب أخرى لا تقل عن أربعة، دعا بها المزيد من الملوك والحكام إلى الإسلام.

أما الأربع الأولى فكان أولها إلى هرقل عظيم الروم المعروف بلقب (قيصر)، وكان رجلاً عاقلاً؛ إذ طلب أن يبحثوا له في الشام عن رجل من قريش، يسأله عن ذلك الرجل الذي بعث إليه بكتاب الدعوة، يذكر فيه أنه نبي، ويدعوه إلى كلمة سواء بيننا وبينكم؛ ألا نعبد إلا الله، ولا نشرك به شيئاً، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله، فإما أسلم فأتاه الله أجره مرتين، وإلا فإن عليه إثم وعيته الأريسين؛ أي الفلاحين والأتباع.

وقد كان أبو سفيان في رحلة تجارة إلى الشام، وكان من الحاقدين على الرسول صلى الله عليه وسلم، أشبه ما يكون بما يسمى سفراء فلسطين اليوم، أولئك الذين جهدوا أن يضعوا العراقيل في طريق إسماعيل؛ حتى لا تنجح الجولة، لكنهم كبتوا كما كبت الذين من قبلهم.

ولم يستطع أبو سفيان أن يكذب؛ لأن (هرقل) أجلسه في المقدمة وأجلس بقية الوفد من ورائه؛ ليؤمّوا له إذا كذب، وهو لا يرى ما يصنعون، ثم سأله عن أمور يمتاز بها النبي من الدعوى، فلما اكتملت عشرة تأكد له أنه نبي حقاً، وعقب على ذلك بقوله: «إن يك ما قلت حقاً فيوشك أن يملك موضع قدمي هاتين، ولو أعلم أنني أخلص إليه لتجشمت لقاءه، ولو كنت عنده لغسلت قدميه»، فقال أبو سفيان في نفسه: لقد عظم أمر محمد، هذا ملك بني الأصفر يخافه، فما زلت موقناً أنه سيظهر حتى أدخل الله علي الإسلام.

ولو أطاعه عظماء الروم لأسلم، ولتبتوا في ملوكهم؛ لكنه لما رأى نفرتهم وغضبهم ادعى أنه أراد أن يختبر ثباتهم على دينهم، وعلية حكم الملك على الإسلام، فذهب بإثمهم وإثمهم.

أما الكتاب الثاني فكان لكسرى (ملك الفرس)، لكنه مَزَقَ الكتاب، فدعا عليه أن يمزق الله ملكه، فاستجاب له ربه، فسلط عليه ولده شيرويه فقتله، وقد تزامن ذلك مع وصول رجلين من (بازان) ملك اليمن الذي كان يدين بالولاء لكسرى، حيث أمره بتوجيههما إلى المدينة؛ لإحضار ذلك المجترئ عليه من العرب الذين عاشوا حيناً من الدهر في ولاء ورعب من سطوة الفرس، وقد أخبرهما النبي عليه الصلاة والسلام بمقتل كسرى على يدي ولده في نفس اليوم، وقد بعث معهما لباذان يغريه بإبقائه ملكاً على اليمن؛ إذا هو أسلم، فأسلم، وأسلم معه أبناء فارس باليمن.

وأما ثالث الكتب فكان للمقوقس (عظيم مصر)، وكان بالإسكندرية ساعة وصول حاطب بن أبي بلتعة بالكتاب، فما كان منه إلا أن قبله، وأكرم حاطباً، وأحسن نزله، ثم بعث معه بهدية ثلاثية، هي مارية القبطية، وثياب فاخرة، وبغلة بيضاء تسر الناظرين.

وأما رابع الكتب فكان موجهاً للنجاشي (ملك الحبشة)، وهو غير النجاشي الأول الذي أوى الصحابة الأولين الذين هاجروا إليه؛ لأنه لا يظلم عنده أحد، وقد اختلف الرواة في إسلام النجاشي الجديد، لكنه كان قد قبل الكتاب، وأكرم حامله عمرو بن أمية الضمري.

ومن الفأل الحسن أن تكون جولة رئيس الوزراء قد اقتصرَت على أربع دول، بدأها بمصر التي ستدخلونها إن شاء الله قريباً آمين، وثنتى بالسودان المشبهة للحبشة في صدر الإسلام، وقد كانت المحطة الثالثة في تركيا التي كانت خاضعة للاحتلال الروماني البيزنطي في تلك الحقبة، فهي تحت سطوة (هرقل) في حينها، وأما الرابعة فهي تونس التي استطاعت بثورتها أن تتخلص من سطوة الصليبيين، ومن وكلائهم وعملائهم في الحرب على الإسلام منذ نصف قرن أو يزيد.

وإذا كانت الكتب الأولى تدعو أولئك الأقوام إلى الإسلام، فإن جولة الأستاذ هنية قد دعت إلى نصرته الإسلام بنصرة فلسطين، وتدشين نواة جيش القدس في تلك العواصم؛ لتحريرها من دنس المحتلين.

ولا زال على موعد مع جولة ثانية قريبة قد يزور فيها أربعاً أخرى، منها قطر والبحرين؛ ليدكرنا بأربعة رسل حملوا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المنذر بن ساوى (ملك البحرين)، فأسلم، وأقره على ملكه، وأمره بالنصح والإصلاح، وألا يكره أحداً على الإسلام، وتوجه الحارث بن عمير الأزدي بالكتاب الثاني إلى (أمير بصرى)، لكنه قتل في الشام قبل أن يصل، وجُرنا ذلك إلى غزوة مؤتة الشهيرة.

بينما حمل الكتاب الثالث شجاع بن وهب الأزدي إلى (أمير دمشق)، فاشتات غضباً، كالحال في صنع كسرى فارس، لولا أن هرقل قد هدأ من روعه، حين بعث له بنفقة وكسوة.

وأما رابع الكتب فكان لملك اليمامة، فلما بلغه رغب به، واشترط الشراكة في النبوة ليُسلم، لكنه مات بعد فتح مكة بقليل.

واعتقد أن الجولة القادمة لرئيس الوزراء تشبه الوجبة الثانية من كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم، بينما تكون الجولة الثالثة مشبهة كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلى جبلة الغساني، وإلى الحارث الحميري (ملك اليمن)، وإلى جيفر الجلندي (ملك عُمان)، وإلى غيرهم من الملوك والأمراء، فمنهم من آمن، ومنهم من كفر، ولئن أشفق بعض الزعماء من استقبال أبي العبد؛ فإن معظم الشعوب ستبالح في ترحابها به وبفلسطين، كما حصل في عواصم الدول التي زارها في الجولة الأولى.

النائب فتحي قرعاوي لـ "البرلمان":

نخشى تحول المصالحة إلى ورقة
ضغط سلطوية على الأمريكيين والإسرائيليينعلى السلطة استلهام دروس الربيع
العربي واحترام إرادة شعبهاالمصالحة ستبقى حديث مجاملات ما
لم يتم إغلاق ملف الاعتقال السياسي

أكد النائب في المجلس التشريعي فتحي القرعاوي، أن إنهاء ملف الاعتقال السياسي يجب أن يغلق، وأن على الأجهزة الأمنية أن تتوقف عن استدعاء واعتقال أنصار حركة حماس في الضفة . وأشار النائب القرعاوي في حوار مع "البرلمان" إلى أن استمرار الاعتقال السياسي يهدد المصالحة، إذا لم يفرج عن المعتقلين السياسيين سواء كانوا موقوفين أو محكومين.

وأوضح أن الضفة الغربية لم تلمس أي شيء من تطبيق اتفاق المصالحة على الأرض، فيما المواطن الفلسطيني يتساءل يومياً أين هي المصالحة؟ . ودعا الرئيس أبو مازن وحركة فتح أن يضعوا حداً لما تقوم به الأجهزة الأمنية من اعتقالات واستدعاءات . وفيما يلي نص الحوار .



النائب / فتحي القرعاوي

ما السبب في عدم تطبيق المصالحة حتى اليوم؟

الواقع أن هناك جملة أمور ومعطيات على الساحة، ومن هذه المعطيات أن السلطة الوطنية لها ارتباطاتها الدولية والإقليمية، ولها جهاتها الدولية سواء المانحة أو الراعية لعملية السلام، ومنها ما هو معني بإبقاء الوضع على ما هو عليه بالضفة الغربية وقطاع غزة من حيث عدم المصالحة، وتبنت جهود الأجهزة الأمنية بالشكل الذي هو موجود عليه، بحيث تكون مانعة لأي عمل مقاوم بالضفة الغربية وهذا يتطلب دعماً مالياً .

وبالمقابل هناك دعم مالي للموظفين وللمدرسين والوزارات المختلفة، كل هذه الأموال تأتي من الخارج، والذي يتحمل عدم إتمام المصالحة هي السلطة الوطنية، بقبولها وخضوعها للضغط الدولي والإسرائيلي.

ماذا عن ملف الاعتقال السياسي؟

في الظرف الحالي وفي ظل استمرار الاعتقال السياسي، يستحيل أن يكون هناك انتخابات، وكيف تكون هناك انتخابات والذين أشرفوا على الانتخابات ومرافقي النواب والذين قاموا بالدعاية الانتخابية دفعوا ثمنًا باهظًا وغالياً جزءاً ما قاموا به .

حتى الآن يستدعي الشباب الفلسطيني المقاوم وصاحب الخير والطيب لبلده ووطنه، وكان يسأل سؤال واحد، انتخبت من؟ حتى هذه اللحظة أنا أعرف أشخاصاً، خرجوا وسافروا لإكمال الدراسة وعندما عادوا تم اعتقالهم، وسؤالهم (أنت انتخبت من وفي حال أجريت انتخابات جديدة ستنتخب من؟) ففي ظل هذه الأجواء أنا لا أعتقد أن تكون الضفة الغربية مهياة لأي انتخابات حتى ولو أشرفت عليها الكفة الأرضية.

لماذا لم يغلق ملف الاعتقال السياسي حتى الآن رغم كل الجهود التي تبذل من أجل ذلك؟

موضوع الاعتقال السياسي بات واضحاً الآن، فهو لا يخص السلطة الوطنية لوحدها، وإنما تداخلت فيه أطراف أخرى، فالإسرائيليون هددوا أكثر من مرة إذا تم إطلاق سراح المعتقلين فإن «إسرائيل»

كل هذه الأمور حصلت في فترة السلطة الفلسطينية، التي لم تستطيع أن تحقق ولو حق واحد أو تعيد واحدة من الأمور التي سلبت من الشعب الفلسطيني، فالسلطة يجب عليها أن تدرك أهمية العودة للشعب والابتعاد عن المفاوضات العقيمة . وكذلك يجب عليها إدراك ما يدور في الدول العربية المجاورة من ثورة الشعوب على حكامها الذين لم يقدموا شيئاً لشعوبهم بل ساهموا في معاناتهم، واستغلالهم والكذب عليهم، هذا المعطيات كلها يجب أن تدفع السلطة باتجاه شعبها والوقف بجانبه ودعم واحترام إرادته.

ما تأثير لقاءات عمان على مسيرة المصالحة؟

نخشى ما نخشاه أن يكون الحديث عن المصالحة عبارة عن أوراق ضغط على الجانب الأمريكي والجانب الإسرائيلي، لذلك الإسرائيليون قالوا أكثر من مرة للسيد محمود عباس، إما أن تختار ما بين المصالحة والسلام، إما أن تختار ما بين حماس والمفاوضات.

هذا الكلام رسالة وقد تكون رسالة، إذا لم تترجم ورقة المصالحة على أرض الواقع في القريب، فالمصالحة أصبحت ورقة ضغط تستخدمها السلطة من أجل الحصول على تنازلات من الجانب الأمريكي والجانب الإسرائيلي، وأنا أخشى إذا قدم الجانب الإسرائيلي تنازلاً في موضوع الاستيطان، ولو لشهر واحد، أن يتم تجميد كل ما له علاقة بموضوع المصالحة.

حقيقة نرجو أن ينحاز الجميع لخيار الشعب الفلسطيني، وأن يتبنى الجميع مأساة الشعب الفلسطيني وخاصة في الضفة الغربية الذي يعاني ما يعاني، فيوجد عائلات فقدت معيها في السجون، وهناك عائلات فقدت وظائفها، وهناك أناس مظلومين، يجب إنصاف هؤلاء المظلومين قبل كل شيء، وقبل حتى الحديث عن منظمة التحرير.

وأنا أتساءل، كيف سيكون هناك مصالحة وكيف سيكون هناك انتخابات والناس في المعتقلات والناس في السجون، فيجب أن تحل هذه الإشكاليات كلها قبل الحديث عن أي شيء ثان، وإلا فالحديث عن المصالحة هو حديث مجاملات وهو موسمي وينتهي بسرعة.

ستقوم بملاحقتهم واعتقالهم، فهناك قضايا منتهية ويوجد معتقلون صدر بحقهم قرارات إفراج من قبل المحكمة ولم يبق سوى توقيع مسؤول المخابرات للإفراج عنهم فقط، ولم يتم إطلاق سراحهم إلى الآن.

معنى ذلك أنه لا يوجد ملفاً فلسطينياً مائة بالمائة، وإنما تداخلت فيه جهات أخرى سواء إسرائيلية أو أمريكية أو جهات ضاغطة لعدم إغلاق هذا الملف، لأنه في إغلاق هذا الملف أقولها بكل أسف ستكون الأجهزة الأمنية لا عمل لها ولا شغل لها، فإغلاق ملف الاعتقال السياسي يعني إلغاء وجود الأجهزة الأمنية، فما صرح به النائب العام المغني بأن الاعتقالات السياسية مصلحة فلسطينية عليا، يدل على أن استمرار هذا الملف يعني استمرار المساعدات الخارجية وهذا يدق ناموس الخطر في ملف المصالحة.

هل المتغيرات التي حملها الربيع العربي ستؤثر على الوضع الفلسطيني وتدفع باتجاه إنجاح المصالحة خلال المرحلة المقبلة؟

هناك تغير في المعطيات على الساحة الفلسطينية وعلى الساحة الإقليمية، التي أثرت وتؤثر على اتفاق المصالحة، ومن هذه المعطيات أن السلطة الوطنية لم تستطيع تحقيق شيء للشعب الفلسطيني، من تخليص أو توقيف مصادر حقوقه من الجانب الإسرائيلي، فالاستيطان زاد بكمية كبيرة والتوغل الإسرائيلي والاعتقال لم يتوقف بل يزداد يوماً بعد يوم، والحواجز واعتداءات المستوطنين لم تتوقف كذلك، والاعتداءات على المقدسات وبالأخص المسجد الأقصى لم تنتهي من قبل الاحتلال .

في ظل معطيات المصالحة وظروف التدخل الدولي

الخيارات الفلسطينية المستقبلية.. إلى أين؟!



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

النظام الأردني خارج الزمن

النظام الأردني لم يستوعب بعد دروس الربيع العربي النادر، ولا زال يغرد خارج سرب التحولات التاريخية التي غيرت وجه المنطقة العربية بأسرها.

لم تتوفر أي قرينة أو مؤشر على أي استفادة أردنية رسمية من المتغيرات المصرية التي تعصف بالمنطقة والإقليم لجهة التصالح مع الشعب الأردني الشقيق واحترام إرادته الحرة في الإصلاح المنشود أو لا، وإعادة تصحيح الخلل التاريخي في علاقة النظام الأردني بالقضية الفلسطينية وموقفه من تطورات الداخل الفلسطيني والصراع مع الاحتلال ثانياً. قبل عدة أشهر غزل النظام الأردني على حبال حركة حماس، وأطلق أوامراً حول إعادة تصحيح أسس وقواعد العلاقة معها التي تفجرت بإبعاد مشعل ورفاقه قبل عقد ونيف، في وقت كان فيه الحراك الشعبي يمرور في الداخل الأردني منادياً بإصلاحات جذرية وحقيقية في بنية النظام السياسي الأردني التي نخرها الفساد وإدمان التبعية والارتهاق لأعداء الأمة.

للأسف صدق كثيرون، ونحن منهم، مزاعم النظام الأردني حينذاك، وبدؤوا في رسم آفاق المستقبل الذي يظلمه مشهد الاحتضان الأردني لحركة حماس، وما دُرِّوا أن أنياب الثعبان لا يمكن أن تقطر إلا سماً زاعفاً، وأن الثعلب لا يمكن أن يتخلى يوماً عن دهائنه الثابت ومكره الخبيث المعروف.

بضربة واحدة، حقق النظام الأردني عدة أهداف، فقد استطاع تخفيف وإرباك الحراك الأردني الداخلي الذي رأى في مسعى تقارب النظام مع حماس منعطفاً تاريخياً جديداً يستلزم التهدة وتكريس الاستقرار ومنح النظام فرصة العمل والحركة، وتمكن من خداع حماس وتشويش حساباتها وترتيباتها الإقليمية، وأعاد نسج وبناء علاقته بالسلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي من جديد عبر لقاءات عمان التفاوضية التي انطلقت مؤخراً.

لا نتوقع أن يتعلم النظام الأردني من أخطاءه وتجارب الآخرين، وأن يأخذ العبرة من مصارع أسلافه الغابرين الذين سحقتهم غضبة شعوبهم بين عشية وضحاها، فمن الصعب على من تربوا في محاضن الغرب، وعلى من يرون الأردن مزرعة خاصة بهم أو ملكاً شخصياً لهم أن يراعوا ويفيؤوا إلى أحضان شعبهم ويلتمسوا قرابه واللوذ بجناب مصالحه الوطنية.

معطيات الواقع العربي تشير إلى تمادي الطغاة والمستبدين في طغيانهم واستبدادهم، وقد كان بإمكانهم عصمة أنفسهم ومصالحهم عبر منظومة إصلاح حقيقية منذ البدايات قبل أن يسبق السيف العذل ويصبح أمر إسقاطهم شعبياً حتماً مقضياً.

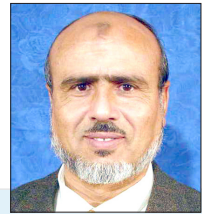
لا أحد عربياً محصن من إشراقات الربيع العربي، ولا يحسب أحد أنه بمنأى، لأي سبب كان، عن صولة الربيع الثائرة ولو بعد حين، وحقائق الواقع وانهايار الطواغيت تجسد كل أحلام وطموحات الأمس التي اعتقد الكثيرون أنها ستبقى سباحة في عالم الخيال والأمنيات أبدي الدهر.



النائب فقهاء: الخيار الأساس هو خيار الوحدة والمصالحة ويجب التخلص من الضغوطات الخارجية وعدم العودة إلى المفاوضات



النائب العبادسة: الخيارات مفتوحة إذا ما توفرت الإرادة لإعادة التقويم السياسي والخروج من حالة الاستسلام للاتفاقات والاشتراطات الدولية



النائب البوريني: خيار المراجعة الوطنية الشاملة يبقى الخيار الأصوب.. وأتوقع زيادة الضغط الدولي وعودة السلطة إلى مربع المفاوضات

تنتصب أسئلة كبرى في المرحلة الراهنة حول الخيارات الفلسطينية المستقبلية في ظل دوران عجلة المصالحة من جهة، ودوران عجلة التدخل الدولي من جهة أخرى. "البرلمان" تابعت هذا الملف مع عدد من نواب المجلس التشريعي وأعدت التقرير التالي.

ودعمها، مشدداً على أن خيار الوحدة الوطنية خيار مهم ويمكن أن يمثل بداية حقيقية لاستنهاض الحالة الوطنية الفلسطينية.

خيار الوحدة والمصالحة

من جهته أكد النائب عبد الجابر فقهاء أن الخيار الأساس هو خيار الوحدة والمصالحة ونحن متوجهون بنوايا صادقة نحو الوحدة والمصالحة، ولكن هذا يتطلب نوايا حقيقية من الجميع، مشدداً على أن ذلك يتطلب التخلص من الضغوطات الخارجية، والتوقف عن ربط قضية المصالحة وتطبيق ملفاتها على الأرض بمواضيع خارج السياق بما يؤثر سلباً على المصالحة وواقعها وعجلة سيرها.

وتابع: «العودة للمفاوضات مع الاحتلال أو انتظار ما ستقرره الرابعية أو انتظار استحقاق أيلول كما كان سابقاً، كل هذا يؤثر على تطبيق بنود المصالحة، وكما كنا نحن صادقين تجاه المصالحة فيجب على الآخرين أن يكونوا صادقين فيما يقولون وأن يتمتعون بإرادة صادقة وهذا مهم جداً حتى نمضي معاً تجاه المصالحة الحقيقية».

من حالة الاستسلام للاشتراطات الدولية ولما تم توقيعه من اتفاقات سياسية في ظرف سياسي فرض على الجميع شروطاً ظالمة، مشيراً إلى أن من ضمن ذلك إعادة النظر في وجود السلطة الوطنية ووظيفتها وأدوارها بما يعيد بناءها على أسس وطنية سليمة.

وتابع: «يمكن السير في خيار إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناء البرنامج السياسي لكي يعود إلى البدايات الأولى باعتبار أن فلسطين كلها هي أرض فلسطينية وجمع الساحة الفلسطينية على هذا الأمر وإلغاء ما يتعلق باعتراف منظمة التحرير بإسرائيل والتمسك بإعادة الأمور إلى مربع التحرر الوطني باعتبار أن جميع الخيارات السياسية التي طرحت في عملية التسوية وصلت إلى نهايات محتمة وأن الكيان الصهيوني قضى على خيار الدولتين في الساحة الفلسطينية».

ولفت العبادسة إلى إمكانية البحث عن خيارات جديدة تنطلق من الثورات العربية الأخيرة بحيث يتم وضع استراتيجية نضالية فلسطينية بالاستعانة بالثورات العربية وآليات عملها

مراجعة فلسطينية شاملة

فقد أكد النائب حسني البوريني أن خيار المراجعة الوطنية الشاملة يبقى الخيار الأصوب في هذه المرحلة، متوقفاً أن تزداد الضغوط الدولية على قيادة السلطة الفلسطينية مما سيحرجها ويجبرها للعودة للمفاوضات مرة أخرى، وهذا ما يزيد الشك الفلسطيني، وبالتالي تصبح المصالحة في مهب الريح.

وحذر البوريني من الضغوط الخارجية، مؤكداً أن مصلحة الكل الفلسطيني أهم من أي ملفات أخرى وخاصة المفاوضات العيضية التي أوصلتنا للمزيد من التدهور، مشدداً على وجوب العودة لمراجعة فلسطينية شاملة تمثل الشعب الفلسطيني وتعتمد على تفعيل المجلس التشريعي.

خيارات مفتوحة

أما النائب يحيى العبادسة فأوضح أن الخيارات الفلسطينية تبقى خيارات مفتوحة أمام شعبنا إذا ما توفرت إرادة بين جميع الأطراف لإعادة تقويم المسار السياسي بحيث يتم الخروج



النائب سلامة لدى مشاركته في افتتاح دورة التربية الأمنية بالمحافظة الوسطى



د. بحر لدى إلقاءه كلمة أمام حفل اختتام عام الشباب الذي نظّمته وزارة الشباب والرياضة بمركز رشاد الشوا



متضامنون أجانب لدى زيارتهم خيمة اعتصام النواب المقدسيين بمقر الصليب الأحمر بالقدس